الأمم المتحدة

A/57/433

الجمعية العامة

Distr.: General
26 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠٩ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة من وزير خارجية جمهورية السودان الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السيد سرجيو دي ميلو (انظر المرفق).

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها ضمن وثائق الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٠٩ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) الفاتح **عروة**
الممثل الدائم

011002 011002 02-60798 (A)
0260798

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

الرقم و خ/ح إ م ط/٢٥/١/١

التاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢م

معالي السيد سرجيو دي ميلو

المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أرجو أن أكتب لكم بشأن التصريحات التي أدلى بها السيد جيرهارد بوم المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في السودان في المؤتمر الصحفي الذي عقده بلندن، وتلك التي نشرتها له صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢م.

وبداية نلاحظ أن السيد المقرر الخاص تجاوز الولاية الممنوحة له بموجب قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة حينما قام بعقد لقاءات مع بعض ممثلي ما يسمى ''مجموعة اللوبي البريطاني الخاصة بالسودان'' الأمر الذي يجعل السيد جيرهارد بوم منحازا للمزاعم وللمواقف التي تروج لها تلك المجموعة.

لقد حفلت تصريحات المقرر الخاص في مؤتمره الصحفي، وتلك التي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط بالكثير من مظاهر العداء السافر لحكومة السودان، ولمساعي التسوية السلمية للنزاع الدائر في جنوب السودان فضلا عن المغالطات والاتهامات والدعاوى التي تفتقر إلى الدليل وأرجو في هذا السياق أن أشير تحديدا لبعض تلك التجاوزات على النحو التالي:

(أ) إن الولاية الممنوحة للمقرر الخاص تستوجب منه أن يرفع تقاريره إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار أنهما المحفلان الرسميان للدول الأعضاء اللذان يملكان وحدهما صلاحيات مناقشة تلك التقارير، وأن هذه الولاية لا تخوِّله القيام بعمل إعلامي ترويجا لتلك التقارير.

(ب) تزامنت هذه التصريحات مع بداية تباشير السلام الذي صار أكثر احتمالا واستشراقا في أعقاب التوقيع على اتفاق إطار التفاهم بين حكومة السودان والحركة الشعبية في ضاحية ماشاكوس بكينيا في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢م. تحت رعاية هيئة الإيقاد وأصدقائها.

(ج) إن ما يثير الدهشة والتعجب تشكيك السيد جيرهارد بوم في نجاح مفاوضات السلام بضاحية ماشاكوس، وبذلك فهو يخالف الروح البناءة التي حفل بها تصريح السيد كوفي عنان، الأمين العام إبان زيارته للسودان في تموز/يوليه الماضي، والذي أعرب فيه عن تفاؤله بنجاح تلك المفاوضات .. فضلا عن الترحيب الحار التي حظيت به من قِبَل العديد من الدوائر العالمية وفي طليعتها مجلس الأمن الدولي.

(د) إن تصريحات السيد جيرهارد بوم جاءت سابقة للزيارة التي يفترض عليه القيام بها إلى السودان بهدف الوقوف على المستجدات في حالة حقوق الإنسان لتحديث معلوماته تمهيدا لعرضها على اللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وبذلك يكون المقرر الخاص قد حكم مسبقا، وبشكل سلبي على مجمل المسائل التي سيتضمنها التقرير الذي سيقدمه للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر القادم من غير أن يكون قد وقف مبدئيا على حقائق حقوق الإنسان في السودان.

(هـ) إن حكومة السودان تشجب وترفض بشدة إجابة المقرر الخاص على سؤال من أحد الصحفيين في المؤتمر الصحفي بأنه، أي المقرر الخاص، يرى في الشريعة الإسلامية خرقا لحقوق الإنسان، وأنها قد تؤدي إلى خرق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتعتبر حكومة السودان أن مثل هذا الحديث من مسؤول دولي ينم عن عدم احترام للديانات السماوية وتعدد معتقدات الشعوب، فضلا عن أن هذا الحديث يشكل تجاوزا سافرا يستوجب الاستيضاح دونما أية مواربة.

في ضوء ما تقدم، فإن حكومة السودان على قناعة تامة بأن مثل هذا السلوك الذي عبرت عنه تصريحات المقرر الخاص من شأنه أن يسهم في إعاقة وعرقلة الأهداف والغايات السامية التي اختارها المجتمع الدولي كسبيل لدعم وتعزيز حقوق الإنسان، بل يفترض في المقرر الخاص أن يحرص على توفير كل فرص النجاح المطلوبة لتحقيق تلك الغايات.

لذلك تتطلع حكومة السودان لسعادتكم لفت نظر المقرر الخاصة لما بدر عنه من تجاوزات ومطالبته بالحرص على الاضطلاع بمهامه في حدود الولاية التي منحتها له لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، وسوف يجد السيد جيرهارد بوم من حكومة السودان كل تعاون ودعم لتمكينه من أداء مهامه على نحو أفضل وسليم بعيدا عن نهج المواجهة الذي لا يخدم تلك الغايات في شيء.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع) د. مصطفي عثمان إسماعيل
وزير الخارجية